

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

أ. بوداليج بلقاسم

جامعة تلمسان

ملخص:

أصبحت السياسات الضريبية تشكل عاملا هاما ومؤثرا في المناخ الاستثماري للدولة، وقد حاولت العديد من الدول على غرار الجزائر جذب الاستثمارات بمنحها الكثير من الحوافز والإعفاءات الضريبية لتشكيل بذلك دفعا قويا لها. سوف نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز معالم الإصلاح الضريبي في الجزائر، مع الإشارة إلى مفهوم التحفيز الجبائي، والأهداف المرتبطة به، وكذا العوامل المؤثرة على نجاحه، مع التطرق إلى الحوافز الجبائية الممنوحة لجذب الاستثمار في الجزائر.

الكلمات الدالة: النظام الضريبي، التحفيز الجبائي، الاستثمار.

مقدمة

لقد أزلت العولة الاقتصادية الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات والأيدي العاملة، مما أدى إلى اشتداد المنافسة وظهور مناطق جذب لرؤوس الأموال العالمية، أين أصبح المحدد الرئيسي للقدرة على الجذب الصمود والمنافسة هو ظهور بيئة الاستثمار الصحيحة التي توفرها الدولة وتمتاز بها عن غيرها.

أصبحت العديد من الدول تتوجه نحو جذب الاستثمار، وذلك بإعادة هيكلة اقتصادها ووضعهم لجملة من الإصلاحات التشريعية لإزالة القيود التي تحول دون مشاركة المستثمر الأجنبي والمحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. بعد خروج الجزائر من حقبة الاستعمار توجهت نحو إحداث جملة من الإصلاحات للمساهمة في التنمية الاقتصادية، ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي كانت معتمدة في السبعينات لم تستطع تحقيق أهداف التنمية التي رسمتها، وقد أدى الاعتماد على النفط كمصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية إلى الوقوع في أزمة بعد هبوط أسعار النفط وهذا ما صعب من الحصول على موارد التمويل، وفي سنة 1989 شرعت الجزائر في الإصلاحات الهيكلية واعتمدت على القروض الخارجية، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي التي لم تخدم التنمية الاقتصادية كما كان مخططا لها.

لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف التسعينات على ارتفاع دخل الصادرات النفطية وظهرت هناك فوائض مالية، أدت بالحكومة إلى إعادة النظر في البنية الاقتصادية والقيام بإصلاحات هامة على النظام الاقتصادي في إطار مخطط التعديل الهيكلي 1995-1998 للاتجاه نحو اقتصاد السوق لتوفير وجلب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية للمساهمة في التنمية.

من بين الإصلاحات الهامة التي ركزت عليها الجزائر هي النظر في السياسة المالية بإعادة إصلاح النظام الجبائي سنة 1991 الذي كان يهدف إلى إعطاء للضريبة صبغة جديدة تمكنها من رفع موارد الدولة والتلاؤم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي، وذلك عن طريق قانون الاستثمار الذي أعد سنة 1993 والذي يتضمن أساسا مجموعة من الامتيازات الجبائية تمنح للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التحفيز الجبائي في جذب الاستثمار للبيئة الجزائرية؟

تتفرع من هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التي سوف نحاول الإجابة عليها:

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

- فيما تتجلى معالم الإصلاح الضريبي في الجزائر؟
- ما مفهوم التحفيز الجبائي؟
- ماهي الأهداف المرتبطة بسياسة التحفيز الجبائي؟
- ماهي العوامل المؤثرة على نجاح سياسة التحفيز الجبائي؟
- ماهي الحوافز الجبائية الممنوحة لجذب الاستثمار في الجزائر؟

أولاً: الإصلاح الضريبي في الجزائر

إن الإختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة مع تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو وتزايد في حجم المديونين الخارجيين دفع بالمسيرين إلى التفكير في إحداث إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني من خلال معالجة الدستور التحويلي سنة 1989 القاضي بالتوجه نحو اقتصاد السوق.

منذ 1987 بدأ النظام الجبائي يشهد عدة إصلاحات حقيقة وعميقة نظرا لسلبات هذا النظام والتي كانت سببا في عدم الأداء الجيد والفعال للوظائف الاقتصادية والاجتماعية .

إن عملية الإصلاح الضريبي تعني التغيير نحو الأفضل، وهو محاولة تغطية التغيرات الموجودة في النظام السابق ، ومن أجل الرفع من مردودية النظام الجبائي، كما مست هذه الإصلاحات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهذا بهدف التكيف مع الحركية الاقتصادية الجديدة، وفي هذا الإطار أنشأت ضرائب جديدة هامة كالرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

في هذا الإطار تم تبسيط النظام الجبائي بإلغاء الضريبة التكميلية وتعويضها بضريبة وحيدة على الدخل الإجمالي والتي تعوض جميع الضرائب المتعددة، كما ظهر من خلال الإصلاحات أن النظام الجبائي كنا يهدف إلى تبسيط هيكل النظام الضريبي، بحيث تم استبدال جملة من الضرائب المعقدة بأخرى واضحة وبسيطة.

كما تم ربط الضريبة بالطبيعة القانونية فمن خلال القطاع الجبائي القديم كان هناك عدم التفرقة بين مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، والتفرقة الوحيدة كانت على مستوى معدلات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية¹.

وبناء على هذا كان الهدف الإقتصادي هو تشجيع الاستثمارات وإنشاء شركات، مع احترام القدرة التمويلية للأفراد، ففي سنة 1991 تم إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي خاصة بالأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات خاصة بالأشخاص المعنويين.

جاء قانون المالية لسنة 1991 بمعالم الإصلاح الضريبي الجديد، وتدعم ذلك أكثر بظهور قانون المالية لسنة 1992 الذي حدد النسب التطبيقية الخاصة بكل أنواع ضرائب النظام الجديد، وكذا ميز بصورة واضحة بين الضرائب العائدة للدولة (مالية الدولة) والضرائب العائدة للجماعات المحلية (المالية المحلية).

لقد ارتكز النظام الضريبي الجديد على ثلاثة أنواع أساسية للضريبة، تتمثل في الجباية العادية وهي في الواقع جوهر الإصلاح الضريبي، الجباية البترولية، الرسوم الجمركية².

يتمثل الإصلاح الأساسي الذي عرفته الجباية العادية في إحداث نوع من التبسيط على مكونات النظام الضريبي وإدخال مزيد من الشفافية عليه، وهذا من خلال الاقتصار على ثلاثة أنواع جديدة من الضرائب وهي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG .

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على القيمة المضافة TVA.

ثانياً: مفهوم التحفيز الجبائي

إن كلمة حوافز في اللغة العربية مفردتها حافز، وهي مشتقة من الجذر حفز، تنفيذ الحفز والحث والدفع إلى فعل أمر أو تجنب فعل أمر معين، وبهذا يمكن القول بأن الحفز هو حث الفرد ودفعه للقيام بعمل معين أو الابتعاد عن فعل أمر وتجنبه³. يعرف التحفيز الجبائي على أنه: "تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمثل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحددها المشرع وهي عامة تتمحور حول طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد"⁴.

ويعرف أيضاً على أنه: "مزايا ضريبية تمنح من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة"⁵.

من جهة أخرى هناك من يعرفه على أنه: "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية، وزيادة المقدرة التكلفة للاقتصاد الوطني وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة"⁶.

كما يعرف كذلك على أنه: "مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من اجراءات الامتياز"⁷.

وعليه يمكن القول أن التحفيز الجبائي هو الإجراءات والتسهيلات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين المستثمرين لانجاز مشاريعهم الاستثمارية واستغلال الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة لتحقيق الأهداف وزيادة الحصيلة الضريبية.

ثالثاً: أهداف التحفيز الجبائي

تسعى الدولة من خلال التحفيز الجبائي التي تمنحها تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي

يؤدي وضع الحوافز الجبائية من طرف الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية يذكر منها:

تنمية الاستثمار عن طريق تشجيع الحوافز الجبائية لتراكم رؤوس الأموال، وذلك من خلال تخفيف هذه الحوافز للعبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن أغلب المؤسسات لا تحقق أرباحاً مهمة في سنواتها الأولى.

- تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب ورفع احتياطي الدولة من العملة الصعبة⁸.

- يؤدي إعفاء المنتجات المصدرة من الضرائب إلى الرفع من تنافسية المؤسسات المحلية.

- تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها من خلال دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الجبائي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية لانعدام فرص إنتاج هذه المنتجات المحلية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها.

- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلاً، فتتمتع الاستثمار ستؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وعليه ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة والذي التزامهم سيرفع حتماً من حجم الحصيلة الضريبية⁹.

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

ب- الأهداف الاجتماعية للتحفيز الجبائي

يعد امتصاص البطالة أهم أهداف سياسة التحفيز الضريبي، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات الضريبية تشجيع التشغيل عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة. فتمكن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص من توفير موارد مالية، حيث يسمح إعادة استثمار هذه الموارد بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، تتطلب تشغيل يد عاملة جديدة. تستهدف سياسة التحفيز الجبائي اجتماعيا أيضا تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فيما يخص نوعية ومستوى الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، والتي لا تتجسد إلا في ظل توازن جهوي، خاصة من حيث توزيع وانتشار المؤسسات الاقتصادية¹⁰. هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تنبثق عن هدف أكبر يتمثل في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

رابعاً: العوامل المؤثرة على نجاح سياسة التحفيز الجبائي

لا يعني إتباع سياسة التحفيز الجبائي بالضرورة تحقيق الأهداف الجبائية المسطرة، كون ذلك يتأثر بعوامل خارجية أخرى سواء المتعلقة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي أو المتعلقة بمحيط التحفيز الجبائي. وعليه، يمكن أن تقسم العوامل المؤثرة على سياسة التحفيز الجبائي إلى عاملين، ذات الطابع الضريبي وأخرى ذات الطابع غير الضريبي.

أ- العوامل ذات الطابع الضريبي

تتلخص العوامل ذات الطابع الضريبي والتي ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار هذه السياسة فيما يلي¹¹:

- عامل طبيعة الضريبة محل التحفيز

يختلف تأثير الضرائب على المؤسسة وذلك باختلاف أنواعها " ضرائب مباشرة أو غير مباشرة." وبالتالي، فإن اختيار نوع الضرائب التي يكون لها تأثير على قرارات المؤسسة المستثمرة كهي تكون محل عملية التحفيز الجبائي لها أهمية بالغة على فعالية ذلك التحفيز.

- عامل شكل التحفيز الضريبي

يأخذ التحفيز الجبائي عدة أشكال كتخفيف العبء الضريبي أو الإعفاء. وبالتالي، ينبغي أن يكون شكل التحفيز الجبائي مشجعا وبشكل متفاوت لإقامة المشاريع الاستثمارية. وفي هذا الإطار، تمتاز التحفيزات الجبائية بفعالية أكبر مقارنة مع الأشكال الأخرى وذلك لأنها تساعد على التقليل من التكاليف المحملة على المؤسسة مما يؤثر على نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى يشجع على القيام بالمشاريع الاستثمارية.

ورغم الأهمية البالغة التي تتميز بها سياسة التحفيز الجبائي في التوجيه والتأثير على قرار الاستثمار، إلا أنه يؤدي إلى تخفيض إيرادات خزينة الدولة بشكل واسع. وبالتالي، فهو مكلف لميزانية الدولة. لذلك توجد قيود تحد من التوسع في سياسة التحفيز، وهي دائما مدعمة بأشكال تحفيزية أخرى كالتسهيل في إجراءات الحصول على القروض وتخفيض معدلات الفائدة...إلخ.

- عامل زمن إقامة التحفيز الضريبي

يجب مراعاة عامل الزمن عند تطبيق إجراءات التحفيز الجبائي من حيث توقيت وضع التحفيز أو مدة سريانه. وعليه، يتطلب تقديم هذه التحفيزات في الوقت المناسب وبالمدة الكافية والضرورية لإقامة المشروع الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة منه. والملاحظ أن المؤسسة تنفق مصاريف ضخمة متعلقة باستغلالها عند بداية نشاطها. لذا، فإنها في أمس الحاجة للمساعدة والتشجيع. لذلك، فإن الوقت الملائم لوضع التحفيز الجبائي هو مرحلة انطلاق نشاط المؤسسة. ، فمن الضروري أن تمنح التحفيزات بقصد الاستثمار في القطاع الصناعي في السنوات الأولى لممارسة النشاط. كما يجب أن تتماشى هذه التحفيزات

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

الممنوحة مع برنامج المؤسسة واستراتيجياتها في النمو. وعلى هذا الأساس، فإن منح امتيازات جبائية عند انطلاق المشروع يسمح للمؤسسة بالتراكم المالي وتحسين وضعية خزيرتها المالية، مما يساعدها على تجاوز مرحلة الانطلاق بسلام مع إمكانية توسيع مشروعها في المستقبل.

- مجال تطبيق التحفيز الضريبي

ينبغي تحديد المؤسسات التي تستفيد من عملية التحفيز الجبائي، لذلك توضع بعض المعايير والشروط المحددة لطبيعة الاستثمار والمواد والوسائل المعنية بذلك التحفيز نظرا لأهميتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

وعموما، يجب أن تطبق سياسة التحفيز الجبائي بالنسبة للاستثمارات المنتجة على المدى القصير والمتوسط حتى تكون لها نتائج إيجابية وتساهم في تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة الصناعات الثقيلة التي تحقق في الغالب خسائر مالية معتبرة في سنواتها الأولى من مزاولة النشاط قبل أن تبدأ في تحقيق الأرباح.

ب- العوامل ذات الطابع غير الضريبي

قدم الأستاذ Bernard Vinay أربعة عناصر لوضع سياسة تحفيزية ملائمة هي¹²:

- العنصر السياسي: حتى ينجح الاستثمار يجب على الدولة توفير الاستقرار السياسي في البلاد وهذا ما يجعل المستثمرين في أكثر راحة وتفاؤل لنجاح مشاريعهم.

- العنصر الاقتصادي: تبحر المؤسسات عن أحسن وضع اقتصادي تتجسد فيه شبكة اتصالات متطورة وتتوفر فيها أسواق كافية، وكذا مصادر متنوعة للحصول على المواد الأولية، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، ووجود سياسة مرنة بالنسبة للأسعار واستقرار في العملة.

- العنصر الإداري: حتى تنجح عملية التحفيز الجبائي، يجب أن تكون الإدارة مطهرة وخالية من جميع العراقيل، والبيروقراطية والرشوة، وكذا وجود إطارات تتمكن من العمل بكل كفاءة والقدرة على التحكم في المادة الجبائية.

- العنصر التقني: من أجل كسب ثقة المستثمرين، يجب أن تتوفر في الدولة هياكل تقنية متطورة، بما في ذلك وجود مناطق صناعية، وتسهيلات الاتصال والتمويل العام حتى يكون للدولة الحظ الكبير في جلب المستثمرين.

خامسا: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمار

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول باعتباره المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد أولت له العديد من الدول اهتماما كبيرا خصوصا في إطار سياستها الجبائية، فقد خصصت له العديد من الحوافز والامتيازات الجبائية بهدف تشجيع الاعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الإنتاجية التي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

تأخذ التحفيز الجبائي المتعلقة بالاستثمار عدة أشكال، فقد يأخذ شكل تخفيض أو إعفاء من الضريبة أو في شكل إجراءات ضريبية تقنية والتي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة. ويختلف شكل التحفيز حسب الهدف المراد تحقيقه. وعلى العموم، يمكن تقسيم هذا العنصر إلى إعفاءات جبائية، تخفيضات جبائية وإجراءات ضريبية تقنية.

أ- الإعفاءات الجبائية:

هي بمثابة إسقاط حق الدولة المستحق اتجاه المكلف بالضريبة، مقابل التزامه بنشاط معين، وذلك وفق شروط محددة وفي ظروف معينة¹³، وتتخذ هذه الإعفاءات شكلين مختلفين هما:

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

- إعفاء دائم:

يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعية من طرف الدولة بغية الاستفادة من الإعفاءات الدائمة مادام سبب الإعفاء قائما، فسقوط سبب الإعفاء يؤدي بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء¹⁴.

- إعفاء مؤقت

يتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب المؤسسة، أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، وتختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة. ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا¹⁵.

يؤدي تبني الدولة لسياسة الإعفاءات الجبائية بغرض تشجيع القرار الاستثماري وتوجيهه نحو الأنشطة ذات الأهمية والفعالية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلى التقليل من إيرادات الخزينة العمومية¹⁶.

كما أن الإعفاءات الجبائية تقلل من المخاطر التي تتحملها المؤسسة الناشئة وتزيد من قدراتها في التمويل الذاتي، وذلك مما تحققه هذه الإعفاءات من سيولة ذاتية لها.

ب- التخفيضات الجبائية

يقصد بها إخضاع العون الاقتصادي لمعدلات ضريبية أقل أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط إغراء لهذا العون حتى يستمر في الظروف الموجودة من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

تصنف التخفيضات الجبائية إلى:

- التخفيض في معدل الضريبة

ويتم ذلك من خلال تصميم جدول المعدلات الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المؤسسة. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المؤسسة، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المؤسسة، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية¹⁷.

أصبحت معدلات الضريبة على أرباح الشركات في حدود معدلين هما 25% و 19% منذ النصف الثاني لسنة 2008.

فالمعدل 19% يطبق بالنسبة لإنتاج السلع وأنشطة إنتاج مواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية، بينما المعدل 25% يطبق بالنسبة للأنشطة التجارية والخدماتية ما عدا النشاطات المنجمية والحرقوات¹⁸.

وعليه، تستفيد المؤسسات الإنتاجية للسلع ومواد بناء والمؤسسات التي تنشط في القطاع السياحي من امتياز جبائي يتمثل في تخفيض 6% من معدل الضريبة مقارنة بالمؤسسات الأخرى 19% عوض 25% وهذا التخفيض يمس كل الأرباح المسجلة. يعمل المشرع بهذا الإجراءات إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاع الإنتاجي نظرا لما يتميز بتوظيفه لعدد كبير من اليد العاملة، إضافة إلى الأرباح الكبيرة الممكنة تحقيقها وما ينتج عنها من إيرادات ضريبية لخزينة الدولة. وتوجيه الاستثمارات نحو القطاع السياحي نظرا لما تمتاز به الجزائر من إمكانيات طبيعية لم تستغل على أكمل وجه.

- التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة

يعني ذلك عدم إخضاع جزء معين من المادة الخاضعة للضريبة عند حسابها مثل إعفاء الشريحة الأولى من أصل أربع في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من الخضوع للضريبة في الجزائر.

ت- الإجراءات الجبائية التقنية

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

ويقصد بالإجراءات الجبائية ذات الطابع التقني، المعالجة الجبائية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، وتترتب عنها آثار جبائية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها:

1- نظام الاهتلاك

يعرف الاهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات " الأصول الثابتة"، والتي تندهور قيمتها بفعل الزمن أو الاستخدام أو التقادم، بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية. كما أنه طريقة لتوزيع تكاليف الأصول الثابتة القابلة للاهتلاك خلال العمر الإنتاجي للأصل¹⁹.

يتم حساب الاهتلاك على أساس تكلفة الأصل الثابت المادي أو غير المادي، بحيث تحدد تكلفة الأصل الثابت المادي بتكلفة شرائه سعر الشراء صافي من كل التخفيضات التجارية والمالية، بما في ذلك خصم تعجيل الدفع وحقوق الجمارك إن وجدت وكل الرسوم غير القابلة للاسترجاع. "ويضاف إلى تكلفة الشراء التكاليف المباشرة التي يتطلب دفعها لتصبح جاهزة للاستخدام"²⁰.

أما الأصل الثابت غير المادي والمتمثل في الأصل غير الملموس وغير النقدي ولكن قابل للتشخيص، فيحسب اهتلاكه بتكلفته²¹. طرق الاهتلاك

توجد طرق مختلفة لحساب الاهتلاك وعلى المؤسسة اختيار أحدها وهي²²:

- الاهتلاك الخطي: يهتلك الأصل حسب هذه الطريقة بأقساط متساوية خلال عمره الإنتاجي المقدر، أي أن قسط الاهتلاك ثابت في كل دورة. بمعنى آخر، فإنه يتم توزيع تكلفة الأصل بأجزاء متساوية خلال كل الفترة المحاسبية.
- الاهتلاك المتناقص: حسب هذه الطريقة تكون أقساط الاهتلاك أعلى في السنوات الأولى من عمر الأصل وتقل بمرور السنوات، ويحسب قسط الاهتلاك من القيمة المتبقية للأصل في كل دورة، حيث يتم ضرب نسبة الاهتلاك الثابت في معامل جبائي.
- الاهتلاك المتزايد: يتم تطبيق هذه الطريقة على الأصول الثابتة بحساب أقساط اهتلاك متزايدة في كل دورة.
- الاهتلاك حسب وحدات الإنتاج، حسب هذه الطريقة فإنه يتم اتخاذ وحدات الإنتاج كأساس لحساب الاهتلاك بدون مراعاة العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

2- ترحيل الخسائر

إن أي عملية استثمار تكون محفوفة بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر بدلا من تحقيق الأرباح، وقد لا يستطيع المستثمر الاستمرار في الإنتاج بالرغم من وجود الخسائر أملا في تحقيق ربح في فترات قادمة وينجح بالفعل في ذلك، هنا قد يكون محفزا للمستثمر على الاستمرار في الإنتاج بأن يقر له المشرع الحق في خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات السابقة واللاحقة، ومن ثم يضيق الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يحتمل معه المستثمر أية ضريبة رغم تحقيق الربح، نظر لأن الخسائر ضمن التكاليف واجبة الخظم قد يستهلك تماما الأرباح المحققة.

هذا الحافز من شأنه أن يشجع المستثمر سواء على اتخاذ قرار الاستثمار في البداية، أو على الاستمرار في الإنتاج رغم الصعوبات التي تواجهه والخسائر التي قد تلحق به بعد قيامه بالإنتاج فعلا.

المقصود بالخسائر التي يجوز ترحيلها كل نقص حقيقي ومؤكد أصاب أصلا أو أصولا مملوكة لمنشأة أو مكلف خاضع لإيراده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهن، وليس هناك ما يقابل هذا النقص من تعويض أو غيره²³.

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

لقد ظهرت عدة بدائل أمام التشريعات الضريبية وهي بصدد ترحيل الخسائر وذلك على النحو التالي²⁴:

ترحيل الخسائر إلى الامام: حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما إلى أرباح السنوات التالية.

ترحيل الخسائر إلى الخلف: يتم ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما لتخصم من أرباح السنوات السابقة.

ترحيل الخسائر إلى الخلف وإلى الامام: حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما أولا إلى الخلف لمدة محددة، فإذا لم تكف أرباح السنوات السابقة لاستهلاك الخسائر، يرحل الباقي ليخصم من أرباح عدد من السنوات التالية.

ترحيل الخسائر إلى الامام يمثل حافزا للمشروعات القائمة على التوسع وبناء طاقات إنتاجية جديدة، أما ترحيل الخسائر إلى الخلف يترتب عليه آثار تمييزية في غير صالح المنشآت الجديدة وفي صالح المنشآت القائمة.

خاتمة

وفي الأخير نستطيع القول أن التحفيز الجبائي بما يحمله من تسهيلات وامتيازات وكذا إعفاءات يؤثر على قرارات المستثمرين ويشجعهم على انجاز مشاريعهم في المناطق التي تمتلك إمكانيات مادية وبشرية وتستطيع المساهمة في تحقيق التنمية من جانب، وكذا زيادة الحصيلة الضريبية من جانب آخر.

تأخذ التحفيزات الجبائية المشجعة على إقامة المشاريع الإستثمارية عدة أشكال، فقد يأخذ شكل تخفيض لتخفيف العبء الضريبي، أو الإعفاء الدائم أو المؤقت من دفع الضريبة أو في شكل إجراءات ضريبية تقنية والتي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة، ويختلف شكل التحفيز حسب الهدف المراد تحقيقه.

تحقق التحفيزات الجبائية عدة مزايا فهي تساعد على التقليل من التكاليف الحملة على المؤسسة مما يؤثر على نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى يشجع على القيام بالمشاريع الاستثمارية. هذا التقليل من التكاليف يجعل بقاء مبالغ مالية بخزينة المؤسسة، تستغلها في تمويلها الذاتي.

الهوامش والبيبلوغرافيا

¹ - رمضاني لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص: 76.

² - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة من 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص: 149.

³ - حسن بني هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي (مفهومها، أنواعها، أهميتها) دراسة مقارنة، دار الكندي، ط1، 2004، ص: 35.

⁴ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 178.

⁵ - مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004، ص: 227.

⁶ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 112.

سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار

- ⁷ - رفيق باشوندة ومعاشو داني كبير، تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي والتحرير الجبائي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، البليدة، يومي 11 و12 ماي 2003 ، ص:49.
- ⁸ - محمد حمو ، منور أوسريير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص: 216.
- ⁹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.ص: 169-170.
- ¹⁰ - محمد حمو ، منور أوسريير، مرجع سبق ذكره، ص: 217.
- ¹¹ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص.ص: 119-121.
- ¹² - Bernardviney, Fiscakité épargane et développement, Pariscolin, Paris,1998, p : 138.
- ¹³ - عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها وتطبيقاتها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، الأردن، ط1، 1987، ص: 125.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص: 125.
- ¹⁵ - الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، ط1، 2012، ص: 211.
- ¹⁶ - محمد حمو ، منور أوسريير، مرجع سبق ذكره، ص: 223.
- ¹⁷ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 246.
- ¹⁸ - المادة 150-01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2013.
- ¹⁹ - سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 143.
- ²⁰ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 98.
- ²¹ - المرجع نفسه، ص: 133.
- ²² - طارق عبد العلي حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص: 386-388.
- ²³ - نزية عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 162.
- ²⁴ - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 93.